نقد ضبط البنية

في (المعجم الوسيط)

دراسة معجمية تحليلية لبعض النماذج

د. علي خلف حسين العبيدي

العراق - محافظة ديالى[1]

العـــــدد السَّـــــابع
رجـــب ١٤٣٦هـــ
أبريـــــل ٢٠١٥م

مجلة مجمع اللّغة العربية
على الشبكة العالمية

السيرة العلمية:

د. علي خلف حسين العبيدي

- ماجستير في فقه اللغة والمعجم العربي (الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السّامرائي) من كلية التربية، جامعة ديالى عام ٢٠٠٥م.
- دكتوراه في فقه اللغة العربية (نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠) عام ٢٠١٣م.
- يعمل حاليًا مدرسًا دكتورًا في كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى - قسم اللغة العربية.

ملخص البحث :

يروم هذا البحث معالجة ظاهرة لغوية تمثل جوهر بناء الكلمة العربية، وهي ضبط بنى الألفاظ بالوقوف على ما نُقد به (المعجم الوسيط) في جانب ضبط البنية، إذ يُعدُّ ضبط بنية الألفاظ في المعجم اللغوي من أهمّ ما يجب الانتباه إليه من أيّ معجميّ، وعدم التساهل في إغفاله، كون أنّ أيّ بنية لا يمكن أن تتشكل من غير ذلك التواشج العميق بين صوائت تلك البنية وصوامتها، وكون ذلك التواشج لا يمكن الإخلال به، لأن أيّ إخلال به يؤدي إلى ضياع المعاني، واختلاطها، ولأنّ غاية المعجم اللغوي هي ضبط تلك المعاني، فلن يتحقق ذلك الضبط إلاّ بإتقان ضبط تلك الأبنية التي هي عماد اللغة، ومادتها الأساسية، وقد استهدف هذا البحث معجما حديثا لأجل إثبات صحة الفرضيات التي قدمها البحث في تمهيده، والتي منها استقراء النقد المعجمي الحديث الذي عالج هذه الظاهرة في هذه المدونة اللغوية التي تكتسب أهمية كبيرة لدى مستعمل اللغة العربية المعاصر، لما أدخل فيها واضعوها من الألفاظ الجديدة التي نتجت عن شيوع استعمالٍ، أو الحاجة الحقيقية الملحة إليها بسبب كثرة المبتكرات العلمية الوافدة، وتطور المستويات الفكرية، و الاجتماعية والحضارية المعاصرة، وسعة حياة مستعملي اللغة المعاصرين، وسعة ما يحتاجون إليه من ألفاظ تلبي رغباتهم في تواصلهم وتعبيرهم عن أغراضهم.

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين الصابرين الراجين المتأملين، والصلاة والسلام على خير العالمين إمام الثقلين سيدنا وهادينا وشفيعنا النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين .

أمَّا بعد؛ فقد تناول الدكتور حسن البلداوي (المعجم الوسيط) بدراسة موسعة نال بها درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٣م من كلية التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد في جامعة بغداد، وعرض لكل ما في (المعجم الوسيط)، ومن جملة ما عرض له ولكن على نحو موجز ومقتضب قضية ضبط البنية (ينظر: الصفحتان: ١٧٨ و ١٧٩)، وقد رأيت أنّ ضبط البنية في المعجمات اللغوية من الأمور الهامة جدّا، ولاسيما في المعجمات الحديثة مثل الوسيط؛ لأنّ قوام المعجم هو معرفة دلالة الكلمة، وقوام معرفة تلك الدلالة هو إتقان ضبطها؛ لأنّ معنى البنية العربية يتحوّل بتحوّل ضبطها وتغيّره، ونظراً إلى أهميَّة هذه القضية رأيت أن أتناولها بالدراسة والتحليل والنقد في ضوء استقراء الطرق الضبطية المعتمدة في الدرس اللغوي القديم، والطرق التي نصّ عليها (المعجم الوسيط) لضبط مادته، فاستهللت هذا البحث بتمهيد يوضّح أهمية الضبط وطرقه، و تلاه مبحثان، تناولت في الأول: ضبط بنية الأفعال في (المعجم الوسيط)، وفي الثاني عالجت ضبط بنية الأسماء في المعجم نفسه، مخضعا ذلك لدراسة تتسم بالتتبع الدقيق لما أشكل أو التبس ضبطه، أو لم يوفق (المعجم الوسيط) في تبيان الضبط الصحيح للمادة اللغوية على النحو الذي ينبغي أن يكون عليه، وبذا أكون قد قدمتُ ولو شيئا يسيرا من الدرس

اللغوي المختص في النقد المعجمي فضلا عما سبق من دراسات في (المعجم الوسيط)[١].

(١) من تلك الدراسات: دراسة: (المعجم الوسيط) تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) الدكتور محمد جواد النوري، والأستاذ علي خليل حمد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م، ودراسة: (المعجم الوسيط) دراسة تحليلية (أطروحة دكتوراه) حسن جعفر البلداوي، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ودراسة (المعجم الوسيط) واستدراكات المستشرقين عليه، خلاصة مستفادة من هانس فير، ورينهارد دوزي، وأدوارد لين، الدكتور محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٦م، وهي من أجود الدراسات عن (المعجم الوسيط)، وقد تضمنت إحصاء دقيقا، إذ بلغ عدد الجذور المستدركة (١٥١٨) جذرا، وعدد المداخل المستدركة (٣٨٢٢) مدخلا، وتوزعت على النحو الآتي: المصادر (٤٨٩) مصدرا، والمشتقات (٦١٢) مشتقا، والأسماء (٣١٨) اسما، والأفعال (١٥٦) فعلا، وأسماء الحروف (٣) أسماء، والحروف (٦) أحرف.

ينظر: (المعجم الوسيط) واستدراكات المستشرقين عليه: ١٦ ـ ١٨، ودراسة: العامي الفصيح في (المعجم الوسيط)، الدكتور أمين علي السيد، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ــ مصر، ٢٠٠٦ م، ودراسة: الألفاظ المولدة في (المعجم الوسيط) ، دراسة وصفية تحليلية (رسالة ماجستير)، للباحثة مرزوقة ، شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والثقافة، الجامعة الإسلامية الحكومية، مالانج، ٢٠٠٨، ودراسة: أبنية الفعل الثلاثي المجرد، دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في (المعجم الوسيط)، حنفي الحاج دوله (بحث) مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

مهاد نظري

حقيقة الضبط ومفهومه وأهميته وطرقه

أولا : الضبط لغة واصطلاحا :

تفيد مادة (ض ب ط) في المعجمات العربية معاني عدة منها:

١- الضَّبْطُ: لزوم شيءٍ لا يفارقه في كلِّ شيءٍ[١].

٢- قَالَ اللَّيْث: الضَّبْط: لُزُوم شَيْء لا يُفَارقهُ فِي كل شَيْء، وَرجل ضَابِط: شَدِيد الْبَطْش، وَالْقُوَّة والجسم، فلان لا يضْبط عمله، إِذا عجز عَن ولايَة مَا وليه، وَرجل ضَابِط: قوي على عمله[٢].

٣- ضبط الشيء: حفظه بالحزم. والرجلُ ضابطٌ، أي حازمٌ. والأَضْبَطُ: الذي يعمل بكِلْتا يديه[٣].

٤- (ضَبَطَ) الضَّادُ وَالْبَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ. ضَبَطَ الشَّيْءَ ضَبْطًا. وَالأَضْبَطُ: الَّذِي يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا[٤].

٥- الضَّبْطُ: لُزومُ الشيءِ وحَبْسُه، ضَبَطَ عليه وضَبَطَه يَضْبُطُه ضَبْطًا وضَبَاطَةً، ورجلٌ ضابطٌ وضَبَنْطَي: قَوِيٌّ شديد[٥].

والخلاصة أنّ المعنى اللغوي الجامع لكل ما تقدم في مادة (ض ب ط) يفيد الملازمة وعدم الافتراق، وهذا قريب جدا من المعنى الاصطلاحي،

(١) ينظر: العين (٢٣/٧).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٣٣٩/١١).
(٣) ينظر: الصحاح (ض ب ط).
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (ض ب ط).
(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٧٥/٨).

إذ إن بنية الكلمة العربية تتألف من ملازمة الصوائت القصيرة والطويلة للصوامت الموجودة فيها ملازمة لا انفصام فيها أبدا، ومن تلك الملازمة تأتلف بنى الكلم، ولا تتمّ إلا بها، وتكون تلك الملازمة في ضبط البنية فرضا لا يُستغنى عنه ولاسيما في المعجمات، وضبط البنية قد يكون أهمّ من ضبط الإعراب؛ لأنّ تغيّر المعنى المترتب على خلل ضبط البنى في الكلم أخطر وأهمّ من ضبط الإعراب؛ و لأن الإعراب إنما يقتصر تأثيره في أواخر الكلم، في حين يكون ضبط البُنى هو الأساس في تكوّن الكلم، لذلك عُني به أصحاب المعجمات أيما عناية.

أما الضبط اصطلاحا، فهو ضبط بنية الكلمة بوسائل الضبط المعروفة وطرقه، بما يؤمّن بنية الكلمة ويضبط دلالتها، ويمايز باختلافه بين كل تلك الألفاظ التي تنيف على الملايين، فبالضبط نستطيع أن نستهدي إلى المعنى المقصود، ونصل إلى الدلالة المتوخاة، والضبط بعد ذلك وسيلة لمعرفة كيفية نطق البُنى في الأنماط الكلامية المختلفة الناتجة عن تغاير مستويات الضبط، والتعبير.

وبالنّظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الضبط في المتون المعجمية عُدّ فرضا من الفرائض، إذ يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «لا بدّ من الإشارة إلى أن الحركة في الكتاب اللغوي ولاسيما المعجمات من الضرورات؛ لأن الإخلال بالضبط الصحيح يكون مُخرجا للكلمة من دلالتها إلى دلالة أخرى»[(١)]، وقد بذل المعجميون القدامى قُصارى جهودهم من أجل ضبط ألفاظهم و ذلك «خوفا عليها من التغير، واتبعوا

(١) في الصناعة المعجمية (٤١٢).

في ذلك سبلا متعددة، يختلف بعضها عن بعض في مدى محافظته على الشكل الصحيح للكلمة، الذي أراده لها واضعها، وهي ثلاثة، الأولى: الضبط بالقلم، والثانية: الضبط بالعبارة، والثالثة: الضبط بالميزان»[(١)].

ثانيا : أسباب اختلاف الضبط، وطرقه :

أ. الأسباب التي أدت إلى تغاير ضبط بنيات اللغة :

قد شكّل الضبط في المدونة المعجميّة العربية ظاهرة عالجها العلماء على نحو واسع، وأوْلَوْها عناية خاصة، ورصدوا جمهرة الأسباب التي أدت إلى حدوثها، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- غلبة المشافهة على التدوين في المراحل الأولى من حياة اللغة العربية.

٢- وجود الفروق اللهجية بين القبائل، واختلاف النقل بين راوٍ وآخر.

٣- تغليب السماع على القياس، أو تغليب القياس على السماع، ممَّا أدَّى إلى نشوء ازدواجية ضبطية في قدر وافر من ألفاظ العربية.

٤- ربما يكون اختلاف الضبط لأسباب دلالية تتعلَّق باختلاف معنى اللفظة تبعا لاختلاف ضبطها كما في ظاهرة المثلثات اللغوية مختلفة المعنى.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ اختلاف الضبط إنما يكون على ضربين، الأول: لا يحدث اختلافا في المعنى، والثاني: ما يُحدث اختلافا في المعنى[(٢)].

(١) البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة) (٦٢).

(٢) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس أنموذجا (أطروحة) (٣٠٧).

ب. طرق الضبط ووسائله :

تنوعت الطرق التي بها يضبط اللغوي بنية ألفاظ كتابه أو معجمه، وقد تواضع الدارسون بالنظر في المدونة اللغوية العربية القديمة على جمهرة من طرق الضبط ووسائله التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- الضبط بالقلم.

٢- الضبط بالنظير.

٣- الضبط بالوزن الصرفي.

٤- الضبط بالنص.

٥- الضبط بتقييد الحرف.

٦- الضبط بالصيغة.

٧- الضبط بالرسم[(١)].

وهذه هي أظهر الأنماط والوسائل الضبطية التي سلكها اللغويون في ضبط بنى الألفاظ في كتبهم ومعجماتهم اللغوية على النحو الذي نلفيه فيها.

(١) ينظر: الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣- ١٩٩٣ (أطروحة) (١٠٥).

المبحث الأول

نقد ضبط بنية الأفعال

١- ورد في (المعجم الوسيط) قولهم: «جخّ برجله ـُـ جخّا»[(١)]، إذ ضبط المعجمُ هذا الفعل بضم عين مضارعه مشيرا إلى ذلك بالرمز الذي عهده لذلك كما هو مبين أعلاه.

وبالنظر في المعجمات العربية القديمة، فإنّ هذا الفعل يضبط على نحو آخر، فقد جاء في (العين): «جخَّ الرجلُ يَجِخُّ جخًّا، أي: تحول من مكان إلي مكان»[(٢)]، إذ ورد مضبوطًا بكسر عين مضارعه، كذلك ورد «جَخَّ الرَّجلُ يَجِخُّ جَخًّا وهو التَّحَوُّلُ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ. وَفي الحَديثِ: **كَانَ إِذَا صَلَّى جَخَّ**[(٣)]»[(٤)]، كما ورد أنّ مادة (ج خ خ) تعني «أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا التَّحَوُّلُ وَالتَّنَحِّي، وَالآخَرُ الصِّيَاحُ، فَأَمَّا الأَوَّلُ فَقَوْلُهُمْ جَخَّ الرَّجُلُ يَجِخُّ جَخًّا، وَهُوَ التَّحَوُّلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ: «**أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى جَخَّ**»، أَيْ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. قَالَ: وَالأَصْلُ الثَّانِي: الْجَخْجَخَةُ، وَهُوَ الصِّيَاحُ وَالنِّدَاءُ. وَيَقُولُونَ:

إِنْ سَرَّكَ الْعِزُّ فَجَخْجِخْ فِي جَشَمْ[(٥)]

---

(١) المعجم الوسيط (ج خ خ).
(٢) العين (١٣٢/٤).
(٣) ورد الحديث في السنن الكبرى للنسائي (٦٩٦)، والمستدرك للحاكم (٣٥١/١).
(٤) المحيط في اللغة (٣٣٣/١).
(٥) البيت للأعلم العُجَلِيّ، كما في تهذيب اللغة (٢٨٧/٦)، والصحاح (ج و خ).

يَقُولُ: صِحْ وَنَادِ فِيهِمْ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ أَيْضًا: وَتَحَوَّلْ إِلَيْهِمْ. وَزَادَ ابْنُ دُرَيْدٍ[١]: جَخَّ بِرِجْلِهِ إِذَا نَسَفَ بِهَا التُّرَابَ. وَجَخَّ بِبَوْلِهِ إِذَا رَغَّى بِهِ. وَهَذَا إِنْ صَحَّ فَالْكَلِمَةُ الأُولَى مِنَ الأَصْلِ الأَوَّلِ، لِأَنَّهُ إِذَا نَسَفَ التُّرَابَ فَقَدْ حَوَّلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الأَصْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَغَّى فَلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ ذَلِكَ صَوْتٌ»[٢].

والملاحظ أنّ معظم المعجمات العربية القديمة والحديثة لم تذكر لهذا الفعل مضارعا، لكي يتسنى لنا معرفة ضبطه على النحو الصحيح سوى ما أورده (المعجم الوسيط)، إذ ضبط عين مضارع هذا الفعل بالضم أي (جَخَّ ـــ يجُخُّ) وكأن مضارع هذا الفعل من المهمل ولسنا نقول: المُمَات، وفي هدي ما تقدم يمكن أن نقرّ أنّ معجمات العربية القديمة قد أخلّت بأمرين يتعلقان بهذا الفعل، أولهما: عدم ذكر مضارعه، و ثانيهما: عدم ضبط عين ذلك المضارع؛ لذلك لم يتهيأ لنا إلا أن نأخذ بما ورد من ضبط لهذا الفعل في (المعجم الوسيط)، ونعدّه أول معجم عربي يضبط هذا الفعل بحسب حدود ما توصل إليه استقراء البحث.

٢- قال أحد الدَّارسين: إنّ (المعجم الوسيط) قد أخلّ بضبط الفعل (أَبَشَ) في مضارعه إذ إنه ورد فيه بالكسر، في حين أنها وردت في اللسان مضبوطة بالضم لا غير[٣].

وقد ورد أنّ «الْهَمْزَةَ وَالْبَاءَ وَالشِّينَ لَيْسَ بِأَصْلٍ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنْ هَاءٍ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: أَبَشْتُ الشَّيْءَ وَهَبَشْتُهُ: إِذَا جَمَعْتُهُ»[٤]، كما ورد أنّ

(١) ينظر :جمهرة اللغة (١/٨٧).
(٢) مقاييس اللغة (١/٤٠٥).
(٣) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (١٩٨).
(٤) مقاييس اللغة (١/٣٧).

(أَبَشَ)، ومضارعه (يأبَشُ) ضُبط بالفتح، جاء في (التاج): «وَقد أَبَشَ لأَهْلِه يَأْبَشُ أَبْشًا: كَسَبَ. ويُقَال: تَأَبَّشَ القَوْمُ، وَتَهَبَّشُوا، إذا تَجَيَّشُوا وتَجَمَّعُوا»[(١)]، مع أنه قد ورد أنّ: «الأَبْشَ الجَمْعُ وقد أَبَشَهُ وأَبَشَ لأَهْلِه يَأْبُشُ أَبْشًا كَسَبَ وَرَجُلٌ أَبّاشٌ مُكْتَسِبٌ»[(٢)].

وفي هدي ما تقدم يكون الضبط الراجح ما جاء في تاج العروس أي: ضبط عين الفعل في مضارعه بالفتح، وأمّا ما أثبته (المعجم الوسيط) بكسر عين الفعل فخطأ، فضلا عن صحة الضبط الذي ورد في المحكم والمحيط الأعظم، وعليه يكون ضبط هذا البناء الفعلي بالضم والفتح جائزا، فنقول: (أَبَشَ ـــــــ يأبَشُ و يأبُشُ)، ويُردّ على الدارس المحدث بأنّ صورتي ضبط الفعل بفتح عينه أو ضمها في المضارع قد وردتا في معجمات العربية وما ذهب إليه حين قصر ضبط عين الفعل بالضمّ لا غير لم يكن على قدر من الصواب فيه.

٣- جاء ضبط الفعل (بصع) في (المعجم الوسيط) بضم الصاد[(٣)]، كما نص على خطئه بعض الدارسين، وصوّبوه بفتح الصاد[(٤)]، وقد ورد في معجمات العربية أنّ «البَصْعَ خرق لا يكاد ينفذ منه الماء لضيقه. بَصُع بَصاعة، وتَبَصَّع العَرَقُ من الجسد أي نبع من أصول الشَّعَر قليلاً قليلاً»[(٥)]، وورد في (التهذيب): «قَالَ اللَّيْث: البَصْع: الخَرْق الضيِّق الَّذِي

(١) تاج العروس (أ ب ش).
(٢) المحكم والمحيط الأعظم (٨/٩٤).
(٣) ينظر: المعجم الوسيط (ب ص ع).
(٤) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢٠١).
(٥) العين (١/٣١٢).

لا يكَاد يَنفُذ فِيهِ المَاء. تَقول: بَصُع يبصُع بَصَاعة. قَالَ: وَيُقَال: تبصّع العَرَق من الجَسَد إذا نبع من أصُول الشَّعَر قَلِيلا قَلِيلا»[(١)]. وكذلك ورد أنّ «البَصْعَ: الخَرْقُ الضَيق لا يكادُ ينفُذ فيه الماءُ، بَصُعَ يَبْصُعُ بَصَاعَةً. وتَبصَعَ العَرَقُ: نَبَعَ من أصول الشَعر»[(٢)]، وقد ذهب ابن فارس إلى أنّ «الْبَاء وَالصَّادَ وَ(العين)، أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ خُرُوجُ الشَّيْءِ بشِدَّةٍ وَضِيق. قَالَ الْخَلِيلُ: الْبَصْعُ الْخَرْقُ الضَّيِّقُ الَّذِي لا يَكَادُ الْمَاءُ يَنْفُذُ مِنْهُ، يُقَالُ: بَصَعَ يَبْصَعُ بَصَاعَةً. قَالَ الْخَلِيلُ: وَيُقَالُ: تَبَصَّعَ الْعَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ: إِذَا نَبَعَ مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ قَلِيلا»[(٣)]، وفي (اللسان) ضبط بالفتح إذ «البَصْعُ: الخَرْق الضيِّق لا يَكَادُ يَنفُذ مِنْهُ الْمَاءُ. وبَصَعَ الماءُ يَبْصَعُ بَصاعة: رَشَحَ قَلِيلاً. وبَصع العَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ يَبصَع بَصاعة وتَبَصَّع: نَبَعَ مِنْ أُصول الشَّعْرِ قَلِيلاً قَلِيلاً»[(٤)]، وفي (القاموس): «بَصَعَ كَمَنَعَ»[(٥)]، كذلك قال الزَّبيدي:«قالَ اللَّيْثُ: البَصْعُ بالفَتْحِ: الخرْقُ الضَّيِّقُ الَّذِي لا يَكَادُ يَنْفُذُ فِيهِ الماءُ، تَقُولُ: بَصَعَ يَبْصَع بَصَاعَةً. والبَصْعُ: مَا بَيْنَ السَّبَّابَةِ والوُسْطَى»[(٦)].

وفي هدي ما تقدم يمكن أن نخلص إلى ما يأتي:

١- ضبطت بعض المعجمات عين هذا الفعل بالضم، وهو ما صوّبه أحد الدارسين المحدثين بالفتح.

(١) تهذيب اللغة (٢/٣٣).
(٢) المحيط في اللغة (١/٥٧).
(٣) مقاييس اللغة (١/٢٥٢).
(٤) لسان العرب (ب ص ع).
(٥) القاموس المحيط (ب ص ع).
(٦) تاج العروس (ب ص ع).

٢- أوردته بعض المعجمات بالضم، وهو ما يعدونه خطأ.

٣- أوردت بعض المعجمات نص ما جاء في كتاب (العين) ولكن نصت على أنه مضبوط في نص (العين) بالفتح، وعند الرجوع إلى (العين) المطبوع ألفيت أن الخليل ضبطه بالضم لا سواه، وقد نص عليه الأزهري نقلا عن (العين) حين قال: «بصُع يبصُعُ بَصَاعَةً».

٤- وما نراه أنّ كلاّ من الضبطين جائزان واردان في متون اللغة، وليس من الصواب أن نرميهما بمظنة الخطأ، لذلك يمكن أن نقول أن الفعل (بَصَعَ) يجوز فيه ضبط عينه بالفتح، وبالضَّمِّ؛ لأنّ الضَّبطين قد نصّ عليهما أكثر من معجم كما ذكرنا ذلك آنفا، ويكون ما ذهب إليه أحد الدارسين مجانبا للصواب حين قصر ضبط عين (بَصَعَ) على الفتح فقط.

٥- جاء ضبط الفعل (بضّ) مفتوح (العين) في مضارعه، وقد نقده أحد الدَّارسين مصوبا إياه بكسر عينه بهذا المعنى[(١)].

وقد ورد في معجمات العربية القديمة أنّ «بض: امرأةٌ بَضَّةٌ تارَّةٌ، مُكْتَنزة اللَّحْم في نَصاعةِ لَونٍ. وبَشَرَةٌ بَضَّةٌ بَضيضةٌ، وامرأة بَضَّةٌ بَضاضٌ»[(٢)]، ويقال: بَضَّ يَبِضُّ[(٣)]، كذلك ورد قول العرب: «بَضيضُ الماءِ: سَيَلانهُ قليلاً قليلاً. ويُقال: ما يَبِضُّ حَجَرُه، أي: ما يَنْدى بخير»[(٤)]،

(١) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢٠٢).
(٢) العين (١٥/٧).
(٣) ينظر: غريب الحديث لابن سلام (٢٤٠/٤).
(٤) ديوان الأدب (١٤١/٣).

وفيه قيل: «بَضَّ يَبَضُ بَضَضًا. قَالَ: وبَضَا: إذا أَقَامَ بِالْمَكَانِ أَيْضا»[١]، وفي (المحيط في اللغة): «يقولونَ للبَخِيلِ: ما يَبِضُّ حَجَرُه، أي: ما يَنْدَى بخَيْرٍ»[٢]، وورد أيضًا أنه «يُقال بضَّ يَبِضَّ إذَا قطر. وقال حميد بن ثور[٣]:

مُنعَّمةٌ لو يَدْرُجُ الذَّرُّ ساريًا عَلَى جِلْدها بَضَّتْ مَدارجُها دَمَا»[٤]

كما جاء قولهم: «بَضَّ الماء يَبِضُّ بَضيضًا، أي: سال قليلاً قليلاً. والبَضَضُ بالتحريك: الماءُ القليلُ»[٥]، ويرى ابن فارس أنّ «الْبَاءَ وَالضَّادَ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَنَدِّي الشَّيْءِ كَأَنَّهُ يَعْرَقُ. يُقَالُ: بَضَّ الْمَاءُ يَبِضُّ بَضًّا وَبُضُوضًا: إِذَا رَشَحَ مِنْ صَخْرَةٍ أَوْ أَرْضٍ. وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: وَلَا يَبِضُّ حَجَرُهُ، أَيْ: لا يُنَالُ مِنْهُ خَيْرٌ»[٦]، وعند ابن سيده «بضَّ الشيءُ سالَ وبَضَّتِ (العين) تَبِضُّ بَضّا وبَضيضًا دَمَعَت وبَضَّ الماءُ يبِضُّ بَضّا وبُضُوضًا رَشَح من صَخْرٍ أو أرضٍ»[٧]، ومما ورد في ضبط هذا الفعل أنّ «بضَّ الماء يبِضَّ بضًّا وبَضيضًا: سال»[٨].

وعند إجالة النظر في المدونة الحديثية نلفي جمهرة من الأحاديث التي نصَّت على ضبط هذا البناء بكسر عين المضارع، من نحو قوله ﷺ:

(١) تهذيب اللغة (١٢/٥٩).
(٢) المحيط في اللغة (٢/١٩١).
(٣) ينظر: ديوان حميد بن ثور (١٧).
(٤) غريب الحديث للخطابي (١/٥٣٢).
(٥) الصحاح (ب ض ض).
(٦) مقاييس اللغة (١/١٨٣).
(٧) المحكم والمحيط الأعظم (٨/١٦٥).
(٨) كتاب الأفعال لابن القطاع (١/٩٨).

«مَا تَبِضُّ بِبلال»[١]، أَيْ: مَا يَقْطُر مِنْهَا لَبَنٌ. يُقَالُ بَضَّ الْمَاءُ إِذَا قَطَرَ وَسال، وَمِنْهُ حَدِيثُ تَبُوكَ: «وَ(العين) تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاء»[٢]، وَمِنْهُ حَدِيثُ خُزَيْمَةَ «وبَضَّتِ الْحَلَمَةُ»[٣]، أَيْ: دَرَّتْ حَلَمَةُ الضَّرع بِاللَّبَنِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الْفَرَسِ فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ وعُرْض وجْهه يَبِضُّ مَاءً أَصْفَرَ»[٤]، وَحَدِيثُ النَّخَعِيِّ: «الشَّيْطَانُ يَجْرِي فِي الْإِحْلِيلِ ويَبِضُّ فِي الدَّبُر»[٥]، أَيْ يدِب فِيهِ فيخيَّل أَنَّهُ بلَل أَوْ رِيحٌ[٦].

ومن الشعر ورد قول العرب:

تَذَيَّأَ مِنْهَا الرأْسُ، حتَّى كأَنَّه، مِنَ الحَرِّ، فِي نارٍ يَبِضُّ مَلِيلُها[٧]

كما ورد في (القاموس): «بَضَّ الماءُ يَبِضُّ بَضًّا وبُضوضًا وبَضيضًا: سالَ قليلاً قليلاً»[٨]، وليس يخالف هذا ما ورد في التاج إذ «بَضَّ المَاءُ يَبِضُّ بَضًّا وبُضُوضًا وبَضِيضًا: سَالَ قَلِيلاً قَلِيلاً، وقِيلَ: رَشَحَ مِنْ صَخْرٍ أَو أَرْضٍ»[٩]، غير أنه ضبَط هذا الفعل بالضم، إذ جاء «بَضَّ لَهُ يَبُضُّ، بالضَّمِّ: أَعْطَاهُ شَيْئًا قَلِيلاً، كأَبَضَّ لَهُ إِبْضَاضًا، وأَنْشَدَ شَمِرٌ للكُمَيْت[١٠]:

(١) ينظر: تاريخ المدينة لابن شبة (٥٦٢/٢).
(٢) ينظر: صحيح مسلم (١٧٨٤/٤).
(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٢/١).
(٤) ينظر: موطأ مالك (١٩٧/٢).
(٥) ينظر: مصنف عبدالرزاق الصنعاني (١٤٢/١).
(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٢/١).
(٧) ينظر: لسان العرب (ذ ي أ).
(٨) القاموس المحيط (ب ض ض).
(٩) تاج العروس (ب ض ض).
(١٠) ديوان الكميت (سلوم) (٤١/٢)، والديوان (طريفي) (٣٣٤).

ولمْ تُبْضِـضِ النُّكْـدَ للجَاشِـرِين وأَنْفَـدَتِ النَّمْـلُ مَـا تَنْقُـلُ»[١]

أما المحدثون، فقد نظروا إلى ضبط هذا البناء نظـرة أخـرى إذ نصّـوا على أنّ «بضَّ بَضَضْتُ، بَضِضْتُ، يَبُضّ ويَبِضُّ ...»[٢] على ضبط ماضيه بفتح عينه وكسرها، وضم عينه وكسرها في المضارع.

وما يمكن الخلوص إليه بشأن ضبط هـذا البنـاء الفعلـي نجملـه علـى النحو الآتي:

١- أوردت المعجمات العربية هذا الفعل (بضّ) بنمطين مـن الضـبط ولكن أغلبها أورده بالكسر، للدلالة على نضوح الماء قليلا قليلا.

٢- أما ضبط عين مضارعه بالفتح، فيتمّ حين يكون الفعـل دالا علـى الإقامة بالمكان.

٣- وضبطت عين مضارع هذا البناء بالضم إلا أنّ المعنى يكون حينها دالا على العطاء القليل .

٤- ومما يمكننا أن نستخلصه أيضا أنّ المعنى الجامع لهذا البنـاء هـو معنى القلّة في كلّ ما يدلّ عليه، فهو الماء القليل، سـوى معـنى واحد خرج عن هذا المعنى الجامع وهو الإقامة بالمكان.

٥- يتحصل لدينا في هذا البناء صور ضبطية عدة، وهي:

أ- بضَضَ ـــــــــــــ يَبِضُ.

(١) تاج العروس (ب ض ض).

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٢١٤).

ب- بَضَضَ ـــــــــــــــ يَبَضُّ

ت- بَضِضَ ـــــــــــــــ يَبْضُضُ

والضبط الأخير نص عليه المحدثون، وعليه لم يكن نقد ضبط هذا البناء نقدا دقيقا، حين لم نستبن تلك الصور الضبطية التي تعددت لهذا البناء إلاّ بعد التحليل والتقصي، ويكون قصره على ضبط واحد أمرا مجانبا للصواب.

٥- ورد نقد ضبط قول المعجم «يقال: حَبِطَ دَمُهُ: هُدِرَ»[(١)]، إذ ورد أنّ هذه المادة لم ترد بهذا المعنى في (المعجم الوسيط)، ولعل صوابها بما يتفق مع ما ورد في المعجم هو أهدَرَ[(٢)].

ورد في (الجيم): «قد حبط جرحه، إذا انتفخ وورم»[(٣)]، وفي (التهذيب): «يُقَال: حَبِطَ دَمُ الْقَتِيلِ يَحْبَطُ حَبْطًا إذا هُدِرَ ...»[(٤)]، ويقال أيضا: وحَبِطَ دَمُ الرَّجُلِ بَطَلَ وذَهَبَ[(٥)]، وفي الحقيقة أنّ «الْحَاءَ وَالْبَاءَ وَالطَّاءَ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى بُطْلانٍ أَوْ أَلَمٍ»[(٦)]، على أنّ الحَبَط يدل على بطلان العمل فيقال: «حبط عمله حُبُوطًا وحَبْطًا بالسكون، وأحبط الله عمله. وتقول: إن عمل عملاً صالحًا أتبعه ما يحبطه، وإن أصعد كلمًا

(١) المعجم الوسيط (ح ب ط).
(٢) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢٠٨).
(٣) الجيم (١/١٦٦).
(٤) تهذيب اللغة (٤/٢٣٠).
(٥) ينظر: المحيط في اللغة (١/٢٠٩).
(٦) مقاييس اللغة (٢/١٢٩).

طيبًا أرسل خلفه ما يهبطه؛ استعير من حبط بطون الماشية إذا أكلت الخضر فاستوبلته وهلكت به. ومنه حَبِطَ دمُ القتيلِ: هُدِرَ وبَطُلَ»[(١)]، كما يقال: «حَبِطَ دَمُ القتيل يَحْبُط حبَطًا: إذا هَدَر»[(٢)]، ويقال:«حَبِطَ الْعَمَلُ حَبَطًا مِنْ بَابِ تَعِبَ وَحُبُوطًا فَسَدَ وَهَدَرَ وَحَبَطَ يَحْبِطُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ لُغَةٌ وَقُرِئَ بِهَا فِي الشَّوَاذِّ وَحَبِطَ دَمُ فُلانٍ حَبَطًا مِنْ بَابِ تَعِبَ: هَدَرَ»[(٣)]، وفي (القاموس المحيط): «حَبِطَ دَمُ القَتيلِ: هَدَرَ»[(٤)]، وفي فلك هذا المعنى والضبط يدور ما جاء في التاج فيقال: حَبِطَ دَمُ القَتيلِ إذا هَدَرَ وبَطَلَ، وَهُوَ من حَدِّ سَمِعَ فَقَط[(٥)].

وفي هدي ما تقدم يمكن الخلوص إلى أنّ:

١- ضبط الفعل (حَبِطَ) وشرحه بالفعل (هُدِر) للدلالة على بطلان المطالبة بدم القتيل صحيح لم يخل (المعجم الوسيط) به.

٢- أكثر من صورة ضبطية يحتملها الفعل (حَبَطَ) وهي على النحو الآتي:

أ- حَبِطَ ـــــــ يَحْبَطُ: لبطلان العمل الصالح بالسيئات، والدلالة أيضا على هدر الدماء، والمصدر منه (حَبْطا، وحُبُوطا).

ب- حَبَطَ ـــــــ يحْبِطُ: وهي لغة في الأول .

(١) أساس البلاغة (ح ب ط) .
(٢) العباب الزاخر (١/ ٢٤٠).
(٣) المصباح المنير (ح ب ط).
(٤) ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط).
(٥) ينظر: تاج العروس (ح ب ط).

ت- حَبِطَ ـــــ يحبَطُ ومصدره حَبْطًا للدلالة على انتفاخ البطن لدى الإبل.

ولعل المعنى كله يدور في فلك المعنى الحسي الأول الدال على أكل الحبْط، فمنه يكون ما ورد من معانٍ، وقد اتفقت صيغة ضبط ماضي هذا الفعل في كل المعاني التي دل عليها، واختلف ضبطه في مضارعه باختلاف تلك المعاني، فضلا عن كون عبارة (المعجم الوسيط) سليمة لا غبار عليها في الدلالة على إهدار الدماء.

٦- ورد نقد ضبط بنية مضارع الفعل (حَفَأَ) بأنه لم يضبط في (المعجم الوسيط)، فلم يُستَبَن بابه[١]، غير أن (المعجم الوسيط) ضبطها بطريقته المتبعة في الضبط، إذ ورد «حَفَأَه ـــــ حَفًا: رماه وصرعه في الأرض»[٢].

وقد ورد في المعجمات العربية القديمة ما يضبط هذا البناء، ويوضح بابه على النحو الآتي:

١- في القاموس المحيط: حَفَأَهُ، كَمَنَعَهُ: جَفَأَهُ، وَرَمَى به الأرْض[٣].

٢- حَفَأَه، كمنَعه: جَفَأَه، الْجِيم لُغَة، و حفأَه إِذا رَمَى بِهِ الأَرْض وصرعه[٤].

(١) ينظر : المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات(بحث) (٢١٠).
(٢) المعجم الوسيط (ح ف أ) .
(٣) ينظر: القاموس المحيط (ح ف أ).
(٤) ينظر : تاج العروس (ح ف أ).

غير أنّ ما ورد في المعجمات العربية لايقترب من هذا المعنى بهذا الضبط، جاء في (العين): «الحَفَأُ- مهموزٌ-: البَرديُّ الأَخْضرُ ما كان في مَنبته كثيرًا دائما، والواحدة: حَفأة واحتفأته إذا قَلَعْتُه وأخذت منه»[١]، أما في (الجمهرة) فقد ورد ما يوحي بمعنى الصرع في الأرض إذ يقال: «حفأتُ بِهِ الأَرْض: ضربتُ بِهِ. قَالَ أَبُو بكر: وَيُقَال فِي هَذَا: جَفَأتُ، بِالْجِيم، عَن غير أبي زيد»[٢]، وفي المحكم.:«حفَأَ بِهِ الأَرْض: ضربهَا بِهِ. وَالْجِيم لُغَة»[٣]، كذلك ورد في اللسان: وحَفَأَ بِهِ الأَرضَ: ضرَبها بِهِ، والجيم لغة[٤].

وفي هدي ما تقدم يمكن أن نجمل ما تبين لنا على النحو الآتي:

١- يُعد (حَفَأَ) كـ(مَنَعَ) في الضبط أي: حَفَأَ مضارعه يكون بفتح (العين) يحْفَأ.

٢- لم تنصّ المعجمات القديمة بوضوح على المعنى الذي أورده (المعجم الوسيط) للفعل (حَفَأَ) إلا القاموس المحيط، الذي نصّ عليه و ضبطه بالنظير .

٣- وردت في هذا الفعل وبهذا المعنى لغة تداولتها بعض المعجمات وهي (جَفَأَ)، ولم يعلّق عليها أحد سوى أنهم قالوا: إنها لغة، ولم ينسبوها، ولم يحتجوا لها على نحو يمكن الاطمئنان إليه،

(١) العين : ٣/ ٣٠٦ .
(٢) الجمهرة : ٢/ ١٣٠٢.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٤١٠ .
(٤) ينظر : لسان العرب (ح ف أ).

كنهجهم في النص على نسبة اللغات، والاحتجاج لها بما ورد من شعر، أو نثر.

٤- دلت مادة (ح ف أ) على معانٍ متباعدة، منها البردي الأخضر، واقتلاع الشيء من مكانه، قال ابن فارس (٣٩٢ هـ): الْحَاءُ وَالْفَاءُ وَمَا بَعْدَهُمَا مُعْتَلٌّ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: الْمَنْعُ، وَاسْتِقْصَاءُ السُّؤَالِ، وَالْحَفَاءِ خِلافُ الانْتِعَالِ[(١)].

٥- ومن نقد الإخلال بضبط بنية الأفعال في (المعجم الوسيط) ضبط ما جاء في عبارته «يقال: أعطاه قليلا فسخَّطه»[(٢)]، ووجد أنّ الصَّواب أن يقال: فَتَسَخّطَه بإثبات التاء في بنية الفعل، لمناسبة السياق[(٣)].

إنّ الذي جاء في (المعجم الوسيط) «تَسخّطَهُ: لم يرضه وَالعطَاء استقله ولَم يَقع مِنْهُ موقعا يُقَال: أعطَاهُ قَلِيلا فَسَخَطَهُ»[(٤)].

وقد جاء في (تهذيب اللغة): «يُقَال: كُلَّما عَمِلْتُ لَهُ عَمَلاً تَسَخَّطَهُ - أَي: لم يرتضه»[(٥)]، وفي (اللسان): «تسَخَّطَ عَطاءه أَي اسْتَقلَّه ولَمْ يَقَعْ مَوْقِعًا. يَقُولُ: كلَّما عَمِلْت لَهُ عَمَلاً تَسَخَّطه أَي لَمْ يَرْضَهُ»[(٦)]، أمَّا (القاموس المحيط)؛ فقد ورد فيه «قالَ العَجّاجُ يَصِفُ ثَوْرًا:

(١) ينظر : مقاييس اللغة (٢/٨٣).
(٢) المعجم الوسيط (س خ ط).
(٣) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢١٨).
(٤) المعجم الوسيط (س خ ط) .
(٥) تهذيب اللغة (٧/٧٤).
(٦) لسان العرب (س خ ط).

ثُمَّتَ كَرَّ ساخِطَ الإسْخاطِ[١]

وتقول: كُلَّما عَمِلْتُ لَهُ عَمَلاً تَسَخَّطَهُ، أي تَكَرَّهَهُ ولَم يَرْضَهُ، وكَذلِكَ أَعْطاهُ قَليلاً فسَخِطَه، وتَسَخَّطَ عَطاءهُ، إذا اسْتَقَلَّهُ ولَم يَقَعْ مِنْهُ مَوْقِعًا»[٢].

ومما سبق يمكن تسجيل النتائج الآتية:

١- نصّت أغلب المعجمات العربية على ضبط هذا الفعل على النحو الذي صُوِّب به.

٢- نصّت بعض المعجمات على أنّ (تَسَخَّطَ) قد ورد بضبط آخر فقيل (سَخِطَ) بالمعنى نفسه الذي دلّ عليه الفعل (تسخّط) بهذا النحو من الضبط.

٣- إنّ عبارة (المعجم الوسيط) هي عبارة منتقاة من جمهرة ما ورد في المعجمات العربية القديمة في معاني هذا الفعل، وفي ضبطه.

(١) ورد البيت في العباب (س خ ط)، و(و س ط)، وتاج العروس (س خ ط).
(٢) تاج العروس (س خ ط).

المبحث الثاني

نقد ضبط بنية الأسماء

١- ورد في (المعجم الوسيط) ضبط لفظ (الخِطْمِيّ) مرة بكسر الخاء[١]، وأخرى بفتحها[٢].

وقد ورد في المدونة المعجمية العربية القديمة أنه يقال: الْوَخِيفُ خَلْطُكَ الْخَطْمِيَّ تُوخِفُهُ[٣]، وورد كذلك: أوخفتُه أُوخفه إيخافًا فَهُوَ وَخيف ومُوخَف، وكَذَلِكَ الخِطمِيّ وَمَا أشبهه[٤]، وفي (ديوان الأدب): الخَطْمِيُّ: لغةٌ في الخِطْمِيِّ[٥]، وفيه أيضا: لجَّنْت الخَطْمِيّ: إذا ضَرَبْته لِيَثخُن[٦]، وفي (التهذيب): «قَالَ اللَّيْث: الْخِطْمِيُّ نَباتٌ يُتَّخذُ مِنْهُ غِسْلٌ»[٧]، وفيه أيضا «قَالَ شَمِرٌ: أَوْخَفْتُ الْخَطْمِيَّ: إذا ضربته بيَدِك ليصير غَسُولا»[٨]، ويقال: إنّ «الوَخِيْفَ: ضَرْبُكَ الخِطْمي لِيَخْتَلِط. والوَخِيْفَةُ: الخَزِيْرَةُ. واللبَنُ أيضًا»[٩]، وفي (الصحاح): «ولَجَّنْتُ الخِطْمِيَّ

(١) ينظر: المعجم الوسيط (خ ط م).
(٢) ينظر : المصدر نفسه (و خ ف).
(٣) ينظر: غريب الحديث (الحربي) (٢/٨٥٥).
(٤) ينظر: جمهرة اللغة (٢/١٠٥٥).
(٥) ينظر : ديوان الأدب (١/١٤٨).
(٦) ينظر : المصدر نفسه (٢/٣٧٩).
(٧) تهذيب اللغة (٧/١١٦).
(٨) المصدر نفسه (٧/٢٤٤).
(٩) المحيط في اللغة : ١/ ٣٧٨.

ونحوه تَلْجينًا، إذا ضربته ليثْخُنَ»[١]، وفي (المحكم): «العِضْرِسُ: شجرُ الخِطْمِيّ»[٢]، وفيه أيضا في مادة (و خ ف):«وخف الخَطْمِيَّ والسَّويق وَخْفًا، ووخَّفه، وأوْخفه: ضَربه وبَلّه ليتلجن»[٣]، وفي مدونة أخرى: «الخَطْمِيُّ: لغة في الخِطْمِيِّ، قال على هذه اللغة[٤]:

كأن غِسْلَة خَطْمِيٍّ بمشفرها والخد منها وفي اللحيين تلغيم»[٥]

وقد أوردت بعض معجمات غريب الحديث أصل اشتقاق الخِطْمِيّ إذ«الْخِطَامُ حَبْلٌ يُجْعَلُ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ وَيُثْنَى فِي خَطْمِهِ أَيْ أَنْفِهِ وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَصَدَّقْ بِجِلالِهَا وَخُطُمِهَا عَلَى الْجَمْعِ وَهُوَ الصَّوَابُ رِوَايَةً، و (الْخِطْمِيُّ) مَنْسُوبٌ إِلَى خَطْمَةَ بِفَتْحِ الْخَاءِ قَبِيلَةٌ مِنْ الأَنْصَارِ وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَسَنِ الْخِطْمِيُّ»[٦]، وقد ورد ضبط الخِطْمِي بكسر الخاء والفاء في أكثر من موضع من العباب[٧]، وقد نص صراحة على ضبطه بكسر الخاء مشيرا إلى أنّ الفتح فيها لغة[٨] وردت منقولة عن صاحب معجم (ديوان الأدب)، كما ذكرنا آنفا.

وجاء في (لسان العرب): «الخِطْمِيُّ والخَطْمِيُّ: ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ يُغْسَلُ بِهِ. وَفِي (الصِّحَاحِ): يُغْسَلُ بِهِ الرأْسُ؛ قَالَ الأَزهري: هُوَ

(١) الصحاح (ل ج ن).
(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٤٤٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٥/ ٣٠٨ .
(٤) لم يرد منسوبا في شمس العلوم ، ينظر : المصدر اللاحق .
(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٣/ ١٣٧٨.
(٦) المغرب في ترتيب المعرب : ١٤٩.
(٧) ينظر: العباب الزاخر: المواد (ع ط س)، و(و خ ف)، و(ورف)، (و ق ف)، (خ ط م).
(٨) ينظر: المصدر نفسه (خ ط م).

بِفَتْحِ الْخَاءِ، وَمَنْ قَالَ خِطْمِيّ، بِكَسْرِ الْخَاءِ، فَقَدْ لَحَنَ»[١]، أمَّا الصَّفَديّ فقد عدّ فتح الخاء فيه لحنا، قال: «العامة تقول: الخَطْمي بفتح الخاء ولا تشدد الياء، والصواب أنه خِطْميّ بتشديد الياء وكسر الخاء»[٢]، أما في (القاموس المحيط) فقد ذكرت له عدّة فوائد علاجية، ويقال «الخِطْمِيُّ، ويُفْتَحُ: نباتٌ مُحَلِّلٌ مُنَضِّجٌ مُلَيِّنٌ، نافِعٌ لعُسْرِ البَوْلِ، والحَصا، والنَّسا، وقَرْحَةِ الأمْعاءِ، والارْتِعاشِ، ونُضْجِ الجِراحاتِ، وتَسْكِينِ الوجَعِ، ومع الخَلِّ لِلبَهَقِ، وَوَجَعِ الأسْنانِ مَضْمَضَةً، ونَهْشِ الهَوامِّ، وحَرْقِ النارِ، وخَلْطُ بزْرِهِ بالماءِ أو سَحيقِ أصْلِهِ يُجَمِّدانه. ولُعابُه المُسْتَخْرَجُ بالماءِ الحارِّ يَنْفَعُ المرأةَ العَقِيمَ والمُقْعَدَ»[٣]، وفي (التاج): «الخِطْمِيُّ بالكَسْرِ، وَعَلَيهِ اقتَصَرَ الجَوْهَرِي (ويُفْتَحْ)، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: هُوَ بِفَتْحِ الخَاءِ، وَمَن قَالَ بالكَسْرِ فقد لَحَن: (نَباتٌ) يُغسَل بِهِ الرَّأْسُ»[٤].

وممَّا ورد في المدونة العربية القديمة يمكن أن نخلص إلى الملحوظات الآتية بشأن ضبط هذا البناء الاسمي:

١- اختلفت المعجمات العربية القديمة في النصّ على ضبط هذا البناء على نحو واسع، فمنها ما ضبطه بالفتح، ومنها ما نصّ على ضبطه بالكسر، ومنها ما جعل الكسر من قبيل اللحن الذي لا ينبغي الالتفات إليه البتة.

(١) لسان العرب (خ ط م).
(٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (٢٤٧).
(٣) القاموس المحيط (خ ط م).
(٤) تاج العروس (خ ط م).

٢- من المعجمات ما جعل الأصل هو الكسر، والفتح لغة فيه، ومنها ما عدَّ لغة الفتح فيه وتخفيف الياء - مع أنّ الأمر يدور حول كسر الخاء من فتحها - من كلام العامة الذي لا يعتد به .

٣- أما صاحب اللسان فقد أورد الضبطين، ولم يرجح أحدهما على الآخر بل يفهم من كلامه أنهما لفظتان رويتا عن العرب، و ليستا لغتين، وهذا هام كون الضبطين راجحان لديه.

٤- قالوا إنّ (الخِطْمِيّ) منسوب إلى (خَطْمَة) وكان القياس يقتضي أن نقول: (خَطْمِيّ)، وليس (خِطْمِيّ)؛ لأن أصل هذه اللفظة مفتوح والنسب لا يغير شيئا في مثل هذا؛ مما يقودنا إلى البحث عن الأسباب التي جعلتهم يرجحون الكسر، ويرغبون عن الفتح.

٥- وفيما عرضتُ من المراجع لم أُلْفِ من يعلل إيثار لغة الكسر على لغة الفتح، ولا من يعلل عدّ الفتح لحنا، أو عدّ الكسر لحنا، وظاهرة عدم التعليل كثيرة في المدونة المعجمية العربية، وتحتاج إلى الدراسة.

٢- جاء مشكلا ضبط لفظة (الأرَضَة) التي هي دويبة بيضاء تشبه النملة، وقد جمعها المعجم، فقال: أَرَض[١].

وقد نصّت المعجمات على أنه «يقالُ أُرِضَ الخِذْعُ أَرْضًا، إذا أكلَتْهُ الأَرَضَةُ»[٢]، وفي (المحكم) ورد أنّ «الأرضةَ ضربانِ ضربٌ صغارٌ مثل

(١) ينظر: المعجم الوسيط (أ ر ض) .
(٢) الجيم : ١/ ١٠٨.

كبار الذر وهي آفة الخشب خاصةً وضَرْبٌ مثل كِبار النَّمْلِ ذواتُ أجْنحةٍ وهي آفةُ كُلِّ شيءٍ من خَشَبٍ ونباتٍ، غير أنها لا تَعْرِضُ للرَّطْبِ وهي ذاتُ قَوائِمَ والجمعُ أَرَضٌ والأَرَضُ اسْمٌ للْجَمْعِ»[(١)]، وورد أيضا أنّ الأَرَضَة: دُوَيْبَّة تأكل الخشب[(٢)]، كذلك جاء أنّ «الأَرَضَة: بفَتْحَتَيْنِ دُوَيْبَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ يُقَالُ: (أُرِضَتِ) الْخَشَبَةُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ تُؤْرَضُ أَرْضًا بالتَّسْكِينِ فَهِيَ (مَأْرُوضَةٌ) إذَا أَكَلَتْهَا الأَرَضَةُ»[(٣)]، كذلك نجد أنّ «الْأَرَضَةُ دُوَيْبَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ يُقَالُ أُرِضَتِ الْخَشَبَةُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَهِيَ مَأْرُوضَةٌ وَجَمْعُ الْأَرَضَةِ أَرَضٌ وَأَرَضَاتٌ مِثْلُ قَصَبَةٍ وَقَصَبٍ وَقَصَبَاتٍ»[(٤)]، وفي تاج العروس «الأَرْضُ: الخَشَبُ أَكَلَتْهُ الأَرَضَةُ، مُحَرَّكَةً، اسمٌ لدُوَيْبَّةٍ، فالأَرْضُ هُنَا بمعنَى المَأْرُوض، وَقد أُرِضَتِ الخَشَبةُ، كعُنِي، تُؤْرَضُ أَرْضًا، بالتَّسْكين، فَهِيَ مَأْرُوضَةٌ، إِذا أَكَلَتْهَا الأَرَضَةُ، كَمَا فِي الصّحاح، وزادَ غيْرُه: وأَرِضَتْ أَرْضًا أَيْضًا، أَي كسَمِعَ. والأَرَضَةُ م، وَهِي دُودَةٌ بَيْضاءُ شِبْهُ النَّمْلَةِ تَظْهَرُ فِي أَيَّامِ الرَّبِيعِ. وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: الأَرَضَةُ ضَرْبانِ: ضَرْبٌ صَغَارٌ مِثْلُ كِبَارِ الذَّرِّ، وَهِيَ آفَةُ الخَشَبِ خاصَّةً، وضَرْبٌ مِثْلُ كِبَارِ النَّمْلِ، ذَواتُ أَجْنحَةٍ، وَهِي آفَةُ كُلِّ شَيْءٍ من خَشَبٍ ونَبَاتٍ، غيْرَ أَنَّها لَا تَعْرِضُ للرَّطِبِ، وَهِي ذَوَاتُ قَوائِمَ، والجَمْعُ أَرَضٌ. وقيلَ الأَرَضُ اسْمٌ للجَمْعِ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَفِي تَخْصِيصه الضَّرْبَ الأَوَّلَ بالخَشَبِ نَظَرٌ، بل هِيَ آفَةٌ لَهُ ولغَيْرِه، وَهِي دُودَةٌ بَيْضَاءُ سَوْدَاءُ الرَّأْسِ، وليْس لَهَا أَجْنِحَةٌ،

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٨/٢٢١).
(٢) ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (١/٢٢٩).
(٣) مختار الصحاح (أ ر ض) .
(٤) المصباح المنير (أ ر ض).

وَهِي تَغوصُ فِي الأَرْضِ. وتَبْني لَهَا كِنًّا من الطِّينِ. قيل: هِيَ الَّتِي أَكَلَتْ مِنْسَأَةَ سَيِّدِنَا سُلَيْمَانَ عَلَيْه السَّلامُ، ولِذَا أَعانَتْهَا الجِنُّ بالطّين كَمَا قالوا»[(١)]، وعند المعاصرين ورد أنّ الأَرَضة [مفرد]: ج أَرَضات وأَرَض: حشرة بيضاء مُصفرَّة تشبه النملة، تظهر في الربيع وتعيش في مستعمرات كبيرة، وتأكل الخشب والحبوب ونحوهما[(٢)].

ومما تقدّم نجمل أهمّ الملحوظات على ضبط هذا البناء .

١- لم تنصّ المعجمات بنحو واضح على ضبط صيغة جمع هذه اللفظة إلاّ المصباح المنير الذي ضبطها بالمثال: فقال هي كقَصبَة وقَصَب وقَصبَات.

٢- اكتفت المعجمات بشرح معنى الأَرَضَة، و بيان أنواعها، وأهملت ذكر جمعها، إلا بعضها حين ذكر أنّ جمعها (أَرَض) بفتح الهمزة والراء.

٣- في الطبعة المتداولة بين الناس، والتي لم يثبت عليها رقم الطبعة، ولا تاريخها وردت لفظة (أَرَض) مضبوطة ضبطا صحيحا دالة على الجمع، لكنّ (المعجم الوسيط) أغفل ذكر صيغتها الجمعية الأخرى التي هي (أَرَضَات)، وهذا مما يؤاخَذ عليه، وإن كانت بعض المعجمات القديمة قد أغفلت ذلك أيضا.

(١) تاج العروس (أ ر ض).
(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٨٥).

٣- ومما أشكل ضبطه في (المعجم الوسيط) لفظة (الأنكليس)، إذ وردت مضبوطة في المعجم بفتح الهمزة واللام، وبكسرهما، مشيرا إلى كونها معربة[١].

وقد ورد في المعجمات العربية أنّ «الأَنْقَلَيْس بفتح الألف واللام، ومنهم من يكسرهما: سمكة على خِلْقةِ حية»[٢]، كما ورد عن «ثَعْلَب عَن ابْن الأَعرَابِي قَالَ: الشِّلْق: الأنكليس. وَمرَّة قَالَ: الأنقليس، وَهُوَ السَّمك الحِزّيّ والحِرّيت، وَقَالَ اللَّيْث: هُوَ بِفَتْح الْألف وَاللَّام، وَمِنْهُم من يكسر الْألف وَاللَّام، وَهُوَ سمكةٌ على خِلْقَة حيّة، قلت: أَرَاهَا معرّبة، وَالله أعلم»[٣]، و «قيل هُوَ الشلق وَقيل سمك شَبيه بالحيَّات وتزعم الأَطِبَّاء أَنه رديء الْغذَاء وَهُو مكروه لهَذَا لا لأَنَّهُ محرم. وَفِيه لُغَتَانِ الأنكليس والأنقليس بِفَتْح الْهمزَة وَاللَّام وَمِنْهُم من يكسرهما»[٤]، وجاء «فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (ﷺ):«أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى السوُّق، فَقَالَ: لا تَأْكُلُوا الأَنْكَلِيس» هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وكَسْرِهَا: سَمَكٌ شَبِيهٌ بِالْحَيَّاتِ رَدِيءُ الْغِذَاء، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْمَارْمَاهِي. وَإِنَّمَا كرِهه لِهَذَا لأَنَّهُ حَرَامٌ. هَكَذَا يُروى الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ (ﷺ). ورواه الأزهري عن عمار وقال: (الأنْقلِيس) بِالْقَافِ لُغَةٌ فِيهِ»[٥]، كما وصفته المعجمات بأنَّه «السَّمَك الحِرِّيْث، قَالَ ابن الأعرابي: هو الأنْكَليس والأنْقَليس. وقال الليث: الأَنْقَلَيس - بفتح الألف واللام، ومنهم مَن يكْسِر الألف واللام - قال: وهي سمكة على خِلْقَةِ حَيَّة»[٦]،

(١) ينظر: المعجم الوسيط (أنقليس ١/ ٣٠).
(٢) العين (٥/ ٢٦٨).
(٣) تهذيب اللغة (٩/ ٢٩٦).
(٤) الفائق في غريب الحديث (١/ ٦٣).
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٧٧).
(٦) العباب الزاخر (ق ل س) .

ونقل ابن منظور أنّ «انقلس: الأَنْقَـيْلَسُ والأَنْقَلَـيْسُ: سَـمَكَةٌ عَلَـى خِلقَـة حَيَّـةٍ، وَهِـيَ عَجَمِيَّـةٌ. ابْـنُ الأَعـرابي: الشَّـلِقُ الأَنْكَلَـيْسُ، وَمَـرَّةً قَـالَ: الأَنْقَلَيْسُ، وَهُوَ السَّمَكُ الحِرِّيُّ والحِرِّيتُ؛ وَقَالَ اللَّيْثُ: هُـوَ بِفَـتْحِ اللَّام والأَلف، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسرُ الأَلف وَاللَّامَ؛ قَـالَ الأَزهـري: أُراهـا معرَّبـة. انكلس: ابْنُ الأَعرابي: الشَّلِقُ الأَنْكَلَـيْسُ، وَمَـرَّةً قَـالَ: الأَنْقَلَـيْسُ، وَهُـوَ السَّمَكُ الحِرِّيُّ والحِرِّيتُ؛ وَقَالَ اللَّيْثُ: هُوَ بِفَتْحِ اللَّام والأَلف وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسرُهُمَا. قَالَ الأَزهري: أُراها مُعَرَّبَةً. وَفِـي حَـدِيثِ عَلِـيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّـه بَعَثَ إِلى السُّوق فَقَالَ: «لا تَأْكلوا الأَنْكَلَيْسَ»= هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وكَسْـرِهَا، سَمَكٌ شبيه بالحيات رديء الْغِذَاء، وَهُوَ الَّـذِي يُسَـمَّى المارْمـاهِي وإِنمـا كَرِهَهُ لِهَذَا لا لأَنه حَرَامٌ، ورَوَاهُ الأَزهري عَنْ عَمّـار، وَقَـالَ: الأَنْقَلَـيْسُ، بِالْقَافِ لُغَةٌ فِيـهِ»[(١)]، وقـد أوردهـا القـاموس في مـادة (ش ل ق) قـائلا: الشَّـلِق: ككَتِـفٍ: سَـمَكَةٌ صَـغيرَةٌ، أو الأنْكَلـيسُ»[(٢)]، وفي (التـاج): أنّ (الشَّلِق) «ككَتِف: سَمكَةٌ صَغِيرَة، أَو عَلَى خِلْقَة السَّمَكةِ، لَهَا رِجْلانِ عِنْد الذنَب كرِجلي الضِّفْدَع، لا يَدانِ لَهَا، تكونُ فِي أَنْهارِ البَصْرةِ، وقِيلَ: هِيَ من سَمَكِ البَحْرَينِ ولَيسَت بعَربِيَّة، أَو هِيَ الأَنْكلِيسُ من السَّمَكِ»[(٣)].

وفي هدي ما ورد يمكن الخلوص إلى أنّ:

١- ضبط كلمة (أَنْكَلَيس) قد ورد بفتح اللام وكسرها، ولم تختلف معجمات العربية في ذلك، أما ورودها بالكاف والقـاف، فهـو من باب اللغات، إذ القاف تبدو لغةً في الأنكليس.

(١) لسان العرب (انقلس) .
(٢) ينظر: تاج العروس (ش ل ق) .
(٣) ينظر: المعجم الوسيط (أ ف ف) .

٢- نصّ الأزهريّ على كونها معرّبة، ولم يجزم بذلك على عادته حين يعالج المواد اللغوية المعربة، ولم يذكر الأصل الذي عُرِّبت منه هذه اللفظة، ولعلّ ابن الأثير هو الذي نصّ على ذلك الأصل، فعدّها معرّبة عن (المارماهي)، ولكنه لم يشر إلى اللغة التي عُرِّبت منها، أو في أيّ لغة هي (المارماهي)، أفي الفارسية أم غيرها؟!.

٣- لم تصف المعجمات هذه اللفظة بالدقة اللازمة غير تاج العروس، كما ذكرت حكم النهي عن أكلها وعلته: بأنّ الإمام عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ينه عنها إلاّ من باب الكراهة، ولما لها من أضرار صحية على الجسد، كونها من الغذاء الرديء .

٤- كثيرٌ من المعجمات ذكرت أنها (الشَلِق) وضُبطت بالمثال فهي كـ(كَتِف)، وأرى أنها ما يعرف في العامية العراقية الدارجة بـ(الشبربوط) كما بدا لي ذلك في وصف المعجمات لها.

٥- وممَّا أشكل ضبطه في (المعجم الوسيط) لفظة (الأَفَّة)[١]، إذ صوّب أحد الدارسين ضبطها بضم الهمزة، وفتح الفاء المشددة[٢]، وكذلك تصويب قولهم: القَذَر، ليكون الصواب: القَذِر.

وقد نصّت المعجمات العربية على ضبطه، فقد ورد أنّ «الأَفَفَ: الضَّجَرُ، وهُمْ قَوْمٌ أُفَّةٌ وهُما أُفَّةٌ وهو أُفَّةٌ: وهُمُ الذينَ يُتَأَفَّفُ من قَذَرِهِم،

(١) المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (١٩٩).
(٢) المحيط في اللغة (٤٨٢/٢).

واليَأْفُوْفُ والأَفُوْفُ: مِثْلُه»[١]، وفي العباب «الأُفَّة: الجبان، ومنه حديث النبي ﷺ لمّا نظر إلى أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والناس منهزمون يوم أحد: نِعم الفارس عويمر غير آفة. كأنّ أصله غير ذي آفة: أي غير متأفف عن القتال»[٢]، وفي القاموس ورد أنّ «الأَفَّة، كقُفَّةٍ: الجَبانُ، والمُعْدِمُ المُقِلَّ، والرَّجُلُ القَذِر»[٣]، وسمي الرجل (الأُفَّة) قذرا؛ لأن الأَفَّ هو وسخ الظُفْر[٤].

وممَّا تقدم نلفي أنَّ:

١- الضبط الذي ورد في (المعجم الوسيط) للفظة الأَفَّة هو خطأ، وصوابه ما أوردناه بشأنها، بهذا المعنى، ونعدّ ما ذهب إليه أحد الدارسين صوابا في تصحيح ضبط هذا البناء الاسميّ.

٢- لم تتناول المعجمات القديمة هذا البناء إلا قليلا، ولم تشر إلى ظاهرة هامّة فيه هي أنه يأتي في كل الأحوال على صيغة الإفراد حين إسناده إلى الجمع والمثنى و المفرد.

٣- أرى أنّ معنى الجُبْن الذي في (الأُفَّة) مأخوذ من معنى التأفف، والإكثار من قولك: (أُفٍّ) والأُف مضموم أصلا، وكان ينبغي على (المعجم الوسيط) التنبيه إلى هذا التطور الدلالي، إذ انتقلت الدلالة من حيّز الخصوص إلى حيّز العموم.

(١) العباب (أ ف ف).
(٢) القاموس المحيط (ق ذ ر).
(٣) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢٠٠ – ٢٠١).
(٤) تاج العروس (أ ف ف) .

٤- إنّ ضبط لفظة (القَذَر) إنما يكون على هذا النحو؛ لأنّ القَذَر هو مصدر الفعل (قَذَرَ ـــ يَقْذُرُ)، وقد ورد قول العرب: قوم أُفَّة، وهم الذين يُتأففُ من قَذَرِهِم، أما (القَذِر) فصفة مشبهة على زنة (فَعِل)، وعليه فعند وصف أي شيء بالقذارة نستعمل الصفة المشبهة، ويكون ضبط (المعجم الوسيط) لها صحيحا.

٥- ومما أشكل ضبطه في (المعجم الوسيط)، ولم يضبط بوضوح لفظة (البِتْكَة)، إذ صُوِّبت بفتح الباء، أو كسرها[١].

وقد ورد في المعجمات أنّ «البَتْكَ: قبضك على الشيء، على شعر أو ريش، أو نحو ذلك، ثم تجذبه إليك فينبتكُ من أصله أي: ينقطع، وينتتف، وكل طاقة من ذلك في كفّك: بِتْكةٌ، قال زهير[٢]:

حتى إذا ما هوت كفّ الغلام لها

طارت وفي كفه من ريشها بِتَكُ»[٣]

وفي (المحيط): «البَتْكُ: أنْ تَقْبِضَ على شَعرٍ أو رِيْش ثم تَجْذِبَه إليك فَيَنْبَتِكَ من أصْلِه أي يَنْقَطِع. وكُلَّ طائفةٍ: بِتْكَةٌ»[٤]، وممّا جاء في (الصحاح) أنّ «البَتْكَ أيضًا: أن تقبض على الشئ فتجذبه فَيَنْبَتِكَ. وكلّ طائفةٍ منه بِتْكَةٌ بالكسر، والجمع بِتَكٌ»[٥]، وذهب ابن فارس (٣٩٥ هـ)

(١) ينظر: المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات (بحث) (٢٠٠ – ٢٠١).
(٢) ديوانه (طبعة حمدو طماس) (٤٣) وشرح ديوان زهير، للأعلم الشنتمري (٤٥).
(٣) العين :٥/ ٣٤٢.
(٤) المحيط في اللغة (٢/٤١).
(٥) الصحاح (ب ت ك).

إلى أنّ الْبَاءَ وَالتَّاءَ وَالْكَافَ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْقَطْعُ. قَالُوا: بَتَكْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ أَبْتِكُهُ بَتْكًا...ونقل كلام الخليل فقال: قَالَ الخليل: وَالْبَتْكُ أَنْ تَقْبِضَ عَلَى شَعَرٍ أَوْ رِيشٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ثُمَّ تَجْذِبَهُ إِلَيْكَ فَيَنْبَتِكَ مِنْ أَصْلِهِ، أَيْ: يَنْقَطِعَ وَيَنْتَتِفَ، وَكُلَّ طَائِفَةٍ مِنْ ذَلِكَ بَتْكَةٌ، وَالْجَمْعُ بَتَكٌ[١]، وفي (المخصص) قال «ابْن دُرَيْد: البِتْكَةُ والبَتكَة وَجَمعهَا بَتَكٌ: الْقطعَة من كل شَيْء»[٢]، وورد أيضا «البِتْكَة: القطعة من الشيء، وجمعها بَتَكٌ»[٣]، وفي (اللسان): «قِيلَ: البَتْك قَطْعُ الشَّيْءِ مِنْ أَصْلِهِ، بَتَكه يَبْتِكُه ويَبْتُكه بَتْكًا أَيْ قَطَعَهُ، وبَتَّكه فانْبَتك وتَبَتَّك. والبِتْكةُ والبَتْكة: الْقِطْعَةُ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ بَتَكٌ»[٤]، وفي (التاج): «قالَ اللَّيث: ويُقال: البَتْكُ: أَن تَقْبِضَ على شعير أَو رِيش أَو نحو ذَلِك ثمَّ تَجْذِبَه إِليك فيَنْبَتِكَ من أَصْلِه، أَي: فيَنْقَطِعَ ويَنْتَتِفَ. والبِتْكَةُ، بالكسرِ والفَتْحِ: القِطْعَةُ مِنه بتكٌ»[٥].

وفي هدي ما تقدم نخلص إلى جملة من النتائج في ضبط هذا البناء الاسمي، و هي على النحو الآتي:

١- اختلفت المعجمات في ضبطها، فمنها ما لم يورد إلاّ الكسر في ضبطها فقال (بِتْكَة)، ومنهم من نصّ على ضبطها بالفتح والكسر فيقال:(بِتْكَة)، مع الاتّفاق على جمعها على (بِتَك) في معظم المعجمات العربية القديمة والحديثة.

(١) ينظر : مقاييس اللغة (١/١٩٥).
(٢) المخصص (٤/٢٤). ولم أجد هذا النص في (جمهرة اللغة ١/٢٥٥).
(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (١/٤١٧).
(٤) لسان العرب (ب ت ك).
(٥) تاج العروس (ب ت ك).

٢- نقل ابن سيده نصا عن الجمهرة لابن دريد في المخصص ينص فيه على جواز ضبط بنية هذه اللفظة بالفتح والكسر، وعند رجوعي إلى جمهرة اللغة لم أجد ذلك النصّ على النحو الذي ذكره ابن سيده، ولم أجد ابن دريد قد ضبط بنية هذه اللفظة إلا بالكسر.

٣- نقلت معظم معجمات العربية نصّ الخليل في (العين) الذي أشار فيه إلى ضبط بنية هذه اللفظة بالكسر لا غير، وكذلك شرح دلالتها على نحو دقيق ارتضى أغلب أهل المعجمات الأخذَ به، وذكروه في معجماتهم.

الخاتمة

بعد هذا العرض والتحليل لنماذج لفتت انتباهي في رحلتي مع (المعجم الوسيط)، إذ تناولت ظاهرة الإخلال بضبط بنية الألفاظ فيه؛ وبعد أن وضحت بعض الأسباب التي أدت إلى ذلك الإخلال، أوجزت في هذه الخاتمة جملة ما خَلُص البحث إليه، وهي على النحو الآتي:

١- إنّ طريقة (المعجم الوسيط) التي اتَّبعها في ضبط بنية الأفعال خاصة، والبنى الأخرى عامة؛ حيث يضع خطًّا وفوقه أو تحته تكون الحركة، ما سبب اضطراب الضبط فيه، وعدم الاهتداء إلى كثير من الضبط الذي أشكل والتبس على القارئ العادي بله المتخصص؛ لأنّ تلك الطريقة قد يحصل فيها سهو أو إغفال بسبب غفلة النظر، أو رداءة الطباعة، وعدم ضبطها على نحو متقن يحول دون تحقيق أهداف هذا المعجم.

٢- إنّ أكثر الاضطراب الذي وقع في ضبط بنية الأفعال إنما حصل في عين ماضيها أو مضارعها، وهذه مشكلة لغوية قديمة اعترت المنظومة الفعلية في العربية، لأسباب تقدم ذكرها آنفا.

٣- إنّ من الأسباب التي أدت إلى اضطراب ضبط بنية الأفعال في (المعجم الوسيط)، هي أنه قد يكون في ضبط بنية الفعل أكثر من صورة ضبطية، ولم يستقصها (المعجم الوسيط)، فظن الدارسون أنّ المعجم أخطأ فيها، أو أنه ذكر الصورة الضبطية المغمورة، وأعرض عن ذكر المشهورة، مما أربك المتتبع والدارس في

إثبات صورة الضبط التي ذهب إليها، ولكنّي عند التتبع ألفيتُ أنّ كثيرا من الضبط الذي خُطِّئ صحيح لا خلل في ضبطه، وما قدمته من تعليل هو سبب حدوث ذلك.

٤- إنّ اضطراب بعض العبارات في (المعجم الوسيط) سبب من أسباب اضطراب الضبط فيه، وربما نتج هذا الاضطراب في العبارة حين أخذ (المعجم الوسيط) بعض العبارات الجاهزة عن أكثر من معجم وأعاد صياغتها، وهذا حتما ما أفقد عبارته الدقة في ضبط البنية على نحو ما ذكرناه آنفا.

٥- قد يحتاج (المعجم الوسيط) إلى دراسة نقدية معجمية تختلف في معالجتها عن الدراسات السابقة، تتمحور في رصد مظاهر الاضطراب فيه على وفق منهج معجميّ تحليلي بحت، يغاير ما عليه الدراسات المعجمية السابقة من تقليدية مباشرة تقتصر على العرض وتطنب، وتقصِّر في جانب التحليل وتسهب.

٦- إنّ أغلب المعجمات لا تعلل تفضيلها ضبطا على آخر، ولا تتبع الحقبة الزمنية التي جدّ فيها الضبط أو اختلف عن سابقتها، فضلا عن الإعراض عن ذكر المصادر التي يستقي المعجميّ منها الصور الضبطية التي طرأت لاحقا على بنية الكلمة، وهذه إشكالية تقتضي المعالجة، فكثير من المعجمات تورد صورا من الضبط لا تشير إلى مصدرها، علما أنها صور لم ترد مسبقا، وربما يكون التقصير في هذا الجانب من جهة محققي المعجمات، إذ يعوّلون على معجم من غير الرجوع إلى كل

المعجمات أو المدونات اللغوية والأدبية، وما ذلك إلا بسبب (نظرية الاحتجاج اللغوي) التي أثبتُّ بطلانها جملةً وتفصيلا وبالأدلة القاطعة على ذلك[١].

(١) ينظر: نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠ (أطروحة دكتوراه) (١٢٥ـ١٤٥).

مصادر البحث ومراجعه

- أبنية الفعل الثلاثي المجرد، دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في (المعجم الوسيط)، حنفي الحاج دوله (بحث) مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، د. ت.
- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس أنموذجا (أطروحة دكتوراه)، عبد الرازق حمودة عبد الرازق القادوسي، جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠١٠ م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.
- الألفاظ المولدة في (المعجم الوسيط)، دراسة وصفية تحليلية (رسالة ماجستير)، للباحثة مرزوقة شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والثقافة، الجامعة الإسلامية الحكومية، مالانج، ٢٠٠٨م.
- البناء الداخلي للمعجم العربي دراسة تحليلية تقويمية(رسالة ماجستير)، علي حلو حواس، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت ـ لبنان، د. ت.

- تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧ م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ١٩٨٧م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠١ م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧ م.
- الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مراجعة: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر ـ القاهرة، ١٩٧٤م.
- الدراسات المعجمية في العراق بين سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٣ (أطروحة دكتوراه)، نعيم سلمان البدريّ، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢م.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور

إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٣ م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط٢، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: د. داود سلوم، الناشر مكتبة الأندلس، مطبعة النعمان، بغداد ـ العراق، ١٩٦٩م.
- ديوان الكميت بن يزيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان زهير، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم النحوي الشنتمري (٤٧٦ هـ)، جمع وترتيب محمد بدر الدين النعساني، ط١، المطبعة الحميدية، القاهرة ـ مصر، ١٣٢٣ هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، و دار الفكر، دمشق ـ سوريا ١٩٩٩م.
- العامي الفصيح في (المعجم الوسيط)، الدكتور أمين علي السيد، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٦ م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن بن محمد الصاغاني(٦٥٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر والتوزيع، بغداد ـ العراق، ١٩٧٩م.

- (العين)، للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، د. مهدي المخزومي، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ـ العراق، ١٩٨١ م.
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ١٩٦٤ م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي (٣٨٨هـ) تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرّج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٢م.
- الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان د. ت .
- في الصناعة المعجمية، الدكتور إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان ـ الأردن، ١٩٩٨ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥ م
- كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع (٥١٥ هـ) ط١، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٤م .

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الافريقى (٧١١هـ) ط ٣، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٤ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠ م.
- المحيط في اللغة، تأليف كافي الكفاة الصاحب اسماعيل بن عبّاد(٣٨٥ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د. ت.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا ـ لبنان، ١٩٩٩م
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٦ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، د. ت .
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٨م.

- (المعجم الوسيط)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، القاهرة ـ مصر، د. ت.
- (المعجم الوسيط) تصحيحات واستدراكات واقتراحات(بحث) الدكتور محمد جواد النوري، والأستاذ علي خليل حمد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م.
- (المعجم الوسيط) دراسة تحليلية(أطروحة دكتوراه) حسن جعفر البلداوي، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- (المعجم الوسيط) واستدراكات المستشرقين عليه، خلاصة مستفادة من هانس فير، ورينهارد دوزي، وأدوارد لين، الدكتور محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٦م.
- المغرب في ترتيب المعرب، لناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، د. ت.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان، ١٩٧٩م.
- نقد المعجم العربي القديم في دراسات اللغويين العراقيين المحدثين من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠ (أطروحة دكتوراه)، علي خلف حسين العبيدي، كلية التربية للعلوم الإنسانية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٣م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٧٩م.